ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

خيار المصالحة الوطنية لمواجهة العنف السياسي في الجزائر

Le choix de la réconciliation nationale pour faire face à la violence politique en Algérie

أ. درويش عبد المجيد

باحث بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

البريد الالكتروني: madjidavocat@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/01/28 **تاريخ القبول:** 2021/03/29 **تاريخ النشر:** 2021/05/10

ملخص:

إن المصالحة الوطنية في الجزائر التي حققت إلى حد بعيد مبتغاها، لم تكن الخيار الوحيد المطروح أمام النظام الجزائري، بل كانت بديل من بين مجموعة من المقاربات، والتي لم يتم طرحها بسهولة أمام عمق الجراح؛ جراء مستوى العنف التي وصلت إليه الجزائر من جهة، وأمام مقاربة التيار الاستئصالي الذي كان يعارض، ويحاول إجهاض كل محاولة للتفاوض بين أطراف الأزمة، فجاءت المصالحة كعملية، وعلى مراحل فحققت إلى حد بعيد مبتغاها لكن مازال الكثير من الأهداف المرجوة لم تحققها المصالحة.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح الديمقراطي، العنف السياسي، الإرهاب، المصالحة الوطنية.

Résumé :

La réconciliation nationale en Algérie, qui a atteint largement son objectif, n'étaient pas le seul issu devant le régime algérien, mais était une alternative à partir d'une gamme d'approches, qui ne sont pas soulevées facilement devant la profondeur des plaies, en raison du niveau de violence qui a atteint l' Algérie d'une part,

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

et devant l'approche actuelle des éradicateurs qui était opposé, et d'essayer d'avorter toute tentative de négociation entre les parties à la crise, ce fut un processus de réconciliation et par étapes, ainsi atteint dans une large mesure, mais ce qu'il veut est encore beaucoup d'objectifs souhaités n'ont pas atteint cette réconciliation.

Mots clés : Ouverture démocratique, la violence politique, le terrorisme, la réconciliation nationale.

مقدمة:

لقد سمينا هذه الدراسة باسم خيار المصالحة لمواجهة العنف السياسي في الجزائر، ولم نسميها خيار المصالحة لمواجهة الإرهاب في الجزائر؛ لأن العنف السياسي أعم من ظاهرة الإرهاب، فغالبا ما يصدر الإرهاب من جهة واحدة كما هو الحال في المأساة الوطنية الجزائرية، ولكن العنف السياسي أعم لأنه يضم العنف الذي عرفته الجزائر من جميع أطراف الساحة السياسية بما فيها الشعب، لأن العنف السياسي ثقافة تسود المجتمعات كما أن الديمقراطية وتقبل الآخر ثقافة أيضا. **فلماذا اختارت الدولة الجزائرية خيار المصالحة بدلا عن المقاربة الاستئصالية؟** ومن أين برزت فكرة المصالحة؟ ومن كان ورائها؟ وهل نجح أصحاب فكرة المصالحة في تمريرها بسهولة؟ وهل نجحت في تحقيق أهدافها؟

المبحث الأول: العنف السياسي في الجزائر النشأة والأسباب.

عرفت الجزائر العنف السياسي بشتى أشكاله ومصادره، فواجهت الجزائر آفة الإرهاب، ولم تتلقى الدعم المادي ولا المعنوي، بل كان موقف المجتمع الدولي سلبيا للغاية، واتهمت الجزائر بشتى التهم، ووصل الحد إلى التدخل في شؤونها الداخلية، لكنها تغلبت على شبح الإرهاب وواصلت مكافحة الإرهاب، واكتسبت

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

خبرة كبيرة في هذا المجال، إلى حين سلوكها للمصالحة الوطنية التي كانت بمثابة رصاصة الرحمة على بقايا الإرهاب في الجزائر.

المطلب الأول: العنف السياسي الممارس من طرف الشعب.

قد يلجأ الشعب أحيانا أمام انسداد الأفق، وانعدام قنوات التواصل مع النظام، ووصول مرحلة الاحتقان السياسي إلى أعمال الشغب، وهذا ما يندرج تماما في خانة العنف السياسي الشعبي، وهذا ما حصل في الجزائر حين أعمال الشغب التي عرفتها الجزائر في أحداث 05 أكتوبر 1988، اثناء مرحلة التشنج التي رافقت انهيار القدرة الشرائية وغلاء الاسعار وانتشار البطالة، وتدني الخدمات الإدارية والصحية؛ والتي كانت بداية تعبير الجزائريين عن مطالبهم عن طريق العنف...وتعتبر بداية سلوك الجزائر مسلك العنف بشتى مستوياته وأشكاله.

. أحداث أكتوبر 1988:

واعتبارا من نهاية السبعينيات، ظهرت العيوب الفاغرة لخطط التنمية المتتالية بإزاحة النقاب عن ثغرات الاستراتيجية المتبناة، ولاسيما تلك التي تعطي الأولوية للصناعة الثقيلة على حساب الزراعة وإنتاج المواد الغذائية، وجعلت نفقات واردات المواد الغذائية (2,2 مليار دولار سنوياً في عام 1980) من الجزائر بلداً تابعاً بنسبة 60 % من حاجاتها الغذائية.[1]

عرف شهر 1988 نشاطا سياسيا مكثفا في إطار الاتفاق مع ليبيا على إقامة الوحدة، وكان ذلك بعد صيف حار تميز باختلال تسويق الكثير من المواد الاستهلاكية الضرورية، وارتفعت أصوات تتحدث عن وجود شرخ كبير في جبهة التحرير الوطني، بين اصلاحيين يريدون الدخول بالحزب في مرحلة جديدة، ومحافظين متجمدين يعضون على السلطة بالنواجد، وعرفت مدينة قسنطينة بداية 1988انتفاضة قوبلت بالقمع وكانت بمثابة "بروفة" لأحداث أكتوبر، وفي نفس الشهر وعلى بعد بضع أشهر من المؤتمر القادم للحزب، يلقي الرئيس في اجتماع حزبي خطابا بالغ العنف يدين فيه كل المؤسسات الجزائرية، وكأنه في اجتماع حزبي مغلق.[2]

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

كما سبقت أحداث أكتوبر 1988 أوضاعا وظروفا تميزت بما يلي:

1. حملة واسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، مست هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي، بحيث طرحت في الشارع القضايا التالية:

-قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي.

-قضية مركب رياض الفتح.

-قضية توزيع أراضي مزرعة بوشاوي.

-قضية ثانوية ديكارت بمدينة الجزائر.

-قضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين.

2. الإعلانات المتعددة عن الإضـــرابات العمالية خاصـــة في المنطقة الصـــناعية بالرويبة دامت هذه الاضـرابات حتى نهاية سـبتمبر 1988 حيث قام عمال الشـركة الوطنية للسـيارات الصـناعية بالاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب، كما طالبوا بزيادة رواتبهم، وتضـــامناً مع هؤلاء قام 30000 عامل الآخرون الموجودون في منطقة الرويبة الصناعية بإضراب دام 03 أيام انتهى بصدام مع قوات الأمن، وقد طالت موجة الإضرابات قطاع الطيران والبريد والنقل أيضا.

3. خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر1988، والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة وكان يقصـد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب والمعارض لسـياسـته الليبيرالية، كما حمل أصـحاب المصـالح الخاصـة والمضـاربين والرشـويين الذين جمعوا ثروات طائلة دون أن يبذلوا أي جهد، مسؤولية غلاء المعيشة وندرة المواد الاستهلاكية.

من خلال هذا الخطاب يكون الرئيس بن جديد قد شـــن نقدا صـــريحا وعلنيا على الجهات التالية: القيادة الحزبية، الحكومة، الإدارة والمؤسـسـات، القطاع الخاص، الشـريحة المرتبطة بفرنسـا والمهاجرين. فمثلا

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

بالنسبة للإدارة والمؤسسات عامة قال: "... *نقول من لم يستطع تأدية واجبه فليعترف بأنه غير قادر*"، *وبالنسبة للقطاع الخاص قال: "... فالقطاع الخاص ينمو بصفة فوضوية دون إشراف، فالمعروف أن كسب الملايين يتطلب سنوات عديدة من العمل، لكن مع المؤسف اليوم نرى أن الناس تكسب الملايين في ظرف قصير جدا* ". أما عن الشريحة المرتبطة بفرنسا والتي ظهرت على حقيقتها عقب غلق ثانوية "ديكارت" بمدينة الجزائر قال: " ... *الشيء المؤسف هو نساء بعض الجزائريين الموجودين في الجزائر هم وأبناؤهم يذهبون للتظاهر، وعلى هذا الزوج الذي يريد ثقافة أجنبية أن يأخذ زوجته وأبناءه وليذهب للبلد الذي يريده... هناك فئة قليلة من الجزائريين لهم عقدة لأنهم لا يثقون في لغتهم وفي شخصيتهم وفي حضارتهم وفي دينهم* ".

لقي هذا الخطاب تجاوبا في الأوساط الشعبية، وفي ظل حركة الإضرابات، بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988 بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلا بالعاصمة وانتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن، ضمت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية بحيث تصدرها المفصولون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزاب، ولقد كانت أحداث أكتوبر 1988 موجهة خاصة ضد رموز السيادة الوطنية مثل البلديات ومقرات الحزب وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية التي تعرضت إلى عمليات الحرق والنهب وشتى أنواع التخريب الأخرى.[3] ويوم 10 أكتوبر، يظهر الشاذلي بن جديد على التلفزيون، ودعا المواطنين للتعقل، ووعدهم بغد أفضل، وبإصلاحات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، وكان الهدوء قد عاد إلى كل أحياء العاصمة وما جاورها.

وفهم الجزائريون أن ثمة تلميح لتغيير في نظام الحكم، وأن الجزائر مقبلة على الانفتاح، وهو ما تم فعلا، حيث رحل "شريف مساعدية" عن جبهة التحرير الوطني ليخلفه عبد الحميد مهري، وأقر الشاذلي دستورا جديدا أقر التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، وفتح مجال النشاط واسعا لكل التيارات السياسية مهما كانت انتماؤها، وأقر حرية التعبير أيضا، كما فتح المجال الاقتصادي للقطاع الخاص.[4]

-المطلب الثاني : العنف السياسي الممارس من طرف حزب سياسي.

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

بعد اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسيا، ومن خلال تركيبتها المتباينة من جهة، والفاقدة للخبرة في ميدان الممارسة السياسية من جهة أخرى، بدأت تصدر عنها بعض التصرفات البعيدة عن تقبل الآخر، والثقافة التعددية، والممارسة الديمقراطية، ليس في حق الأحزاب العلمانية والديمقراطية فحسب؛ بل حتى اتجاه الأحزاب الإسلامية الأخرى.

1- استعمال العنف اللفظي: (انتقاد باقي الاحزاب الاسلامية).

كانت العلاقة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالفعاليات الإسلامية الجزائرية تتسم بقدر كبير من التنافس، بل والصراع في بعض الأحيان، وذلك بسبب مواقف الجبهة الإسلامية تجاه هذه القوى، فقد رفضت الدعوة التي وجهها الشيخ أحمد سحنون لوحدة الصف الإسلامي لتوحيد المواقف وتقريب الرؤى بين القوى الإسلامية الموجودة في الساحة الجزائرية، وبررت الجبهة الإسلامية رفضها بأنها تمتلك الأغلبية والأقدمية ومن ثم؛ فعلى القوى الإسلامية الأخرى أن تنطوي تحت لوائها دون أية شروط كما رفضت الجبهة الإسلامية الدعوة التي وجهتها حركة حماس (الإخوان) لتوحيد الصف الإسلامي في عام 1989 وذلك تحت اسم (التحالف الإسلامي الوطني) لخوض انتخابات المحليات في جوان 1990، وبعد فوز الجبهة الإسلامية في هذا الانتخابات، تأكد لها صحة موقفها كما هاجمت الجبهة الإسلامية؛ حزب حركة المجتمع الإسلامي- حماس-، ووصفته بالعمالة للنظام وكذلك كان موقفنا تجاه حزب حركة النهضة الإسلامية كما كان يردد أنصارها ذلك خلال الأحزاب العام الذى دعت إليه الجبهة مثل: لا النهضة، لا حماس الجبهة هي الأساس. كما هاجمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إعلان الاتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان) في الصحف اعلنت عن إنشاء كيان لها في النقابات سمي النقابة الإسلامية للعمل. [5]

- الغوغاء السياسية:

إن الاصطدام بين السلطة والجبهة الاسلامية للإنقاذ أصبح لا مفر منه خاصة بعد التصريحات الخطيرة الذي بدأ يطلقها "علي بلحاج"، هذا بالإضافة إلى اللافتات التي كانت ترفعها الجبهة في الإضراب الذى دعت إليه مؤخرا مثل :" تسقط الديمقراطية"، "لا ميثاق ولا دستور قال الله وقال الرسول"، وفى هذا السياق يمكن القول أن الاتجاه الغالب في الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو اتجاه التشدد حيث أن معظم

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

أعضاء وأنصار الجبهة من قطاع الشباب الذى عادة ما يميل لاعتناق التشدد ومن خلال زيادة شعبية زعيم هذا الاتجاه في الجبهة وهو على بلحاج الذى كان قد عين نائبا لرئيس الجبهة بدلا من بن عزوز زبدة.

– الخروج عن الطابع الجمهوري للدولة:

مثل تسمية البلديات التي حازت عليها الجبهة في الانتخابات بالبلديات الإسلامية، وعرض سلع مدعمة، وتسميتها الإسلامية مثل أقلام إسلامية ... وغيرها.

– مرحلة العصيان:

هي مرحلة عرفت جملة من الاضرابات الغير مرخصة والمسيرات ومحاولة شل النشاط اليومي للمجتمع.

– انتقال جزء من أنصار الجبهة إلى العنف المسلح:

نشأ الارهاب في الجزائر حين أصبحت الفرصة سانحة بالنسبة للمتعطشين للعمل المسلح من طرف الحاملين لفكر الهجرة والتكفير، وفئة من الأفغان العرب؛ الذين قاموا بدفع الأمور نحو أعنف مرحلة عرفتها الجزائر، وأشرس أنواع العنف السياسي فمع بداية الاصطدام بين النظام والجبهة الإسلامية للإنقاذ وبداية العصيان تفاجئ، كل من النظام وجبهة الإنقاذ بجماعات تسلك العنف وتتكلم باسم الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

– المطلب الثالث : العنف المضاد الممارس من طرف الدولة.

أمام أشكال العنف السياسي التي مارسته جبهة الانقاذ قامت المؤسسة العسكرية بالتدخل والرد بما يسمى العنف المضاد، مما تولد عليه:

– استقالة الرئيس:

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

في تلك الفترة، أصبح وصول الجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى سدة الحكم يعني توجه الجزائر نحو المجهول، خاصة أن الجزائر كانت تعاني من مشاكل اقتصادية، وأن الجبهة بعد وصولها للحكم هل ستلتزم بحسن الجوار؟ وهل تلتزم الجبهة بالحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة؟ وهل ستحترم الحريات ومبادئ الديمقراطية خاصة اتجاه التيارات السياسية العلمانية؟ هذا مالم يثق فيه كبار قيادات المؤسسة العسكرية، خاصة مع إصرار بعض قيادات الجبهة على أن الديمقراطية كفر!، وأمام هذا الانسداد قام الرئيس الشاذلي بن جديد بتقديم استقالته، يوم 11 يناير 1992، مخاطبا الشعب الجزائري قائلا: *" إني ومنذ اليوم أستقيل من منصبي كرئيس للجمهورية واطلب من كل مواطن اعتبار هذه الاستقالة كتضحية في سبيل المصلحة العليا للوطن"*.[6]

– حل البرلمان:

كما لم يكن في الحسبان ومخالفة للقانون الدستوري فقد تم حل البرلمان يوم 12 يناير 1992، وبأمر من المؤسسة العسكرية لمنع رئيس البرلمان آنذاك "السيد عبد العزيز بلخادم" من اعتلاء كرسي الرئاسة المؤقت نظرا لمعارضته على توقيف المسار الانتخابي.

فقد عرفت بداية 1992 حراكا سياسيا حادا وتسارعا في الأحداث، فلقد عرفت الساحة السياسية استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 يناير 1992، والذي لحقه توقيف المسار الانتخابي والغاء نتائج الانتخابات في 12 يناير 1992، والذي يؤدي آليا إلى تولي السيد عبد العزيز بلخادم لرئاسة الدولة بصفته رئيسا للبرلمان، إلا أن التيار الاستئصالي داخل السلطة خاصة المؤسسة العسكرية، رفض هذا على أساس أن البرلمان قد حل يوم 04 يناير 1992، وبهذا فإن السيد عبد العزيز بلخادم فقد الصفة التي تخوله لمنصب الرئاسة كما ينص عليه الدستور، وفي حقيقة الأمر فإن البرلمان لم يحل يوم 04 يناير 1992 ولا قبل استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، بدليل أنه يوم 04 يناير 1992، قام السيد "عبد العزيز بلخادم" بترأس وفد برلماني بصفته رئيس الاتحاد البرلماني العربي في طرابلس الليبية، وعاد السيد "عبد العزيز بلخادم" إلى أرض الوطن يوم 06 جانفي 1992، واستقبله الرئيس "الشاذلي" يوم 07 جانفي 1992 بصفته رئيسا للبرلمان لتقديم عرض حال عن المهمة، وفي يوم 11 جانفي 1992، يوم استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" قام السيد "عبد العزيز بلخادم" باستقبال كل من سفير مصر، وسفير فرنسا،

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

وسفير إيران بصفته رئيسا للبرلمان، ولم يعلم باستقالة رئيس الجمهورية إلى عبر شاشة التلفزيون كباقي الجزائريين، وحتى بيان الاستقالة في حد ذاته لم يتكلم عن حل البرلمان، فالبرلمان **حل ما بعد يوم** 11 جانفي 1992، وثم بقرار بعدي بأثر رجعي ليوم 04 يناير1992.

– توقيف المسار الانتخابي والغاء نتائج الانتخابات:(12 يناير 1992).

قررت المؤسسة العسكرية التدخل لوقف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الانتخابات، كما صرح السيد اللواء خالد نزار الذي كان على رأس المؤسسة العسكرية في منصب وزير للدفاع:" *إن قرار توقيف المسار الانتخابي لم يكن خيارا بقدر ما كان ضرورة ملحة، حيث كان خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يهدد بنسف كل منجزات الديمقراطية التي بدأت فتية* " ، ويؤكد اللواء المتقاعد أنه كان من أشد المؤمنين بالخيار الديمقراطي بعد دستور 1989 الذي قال إنه رأى فيه فرصة تمكن الجيش من الانسحاب من السياسة.[7]

– حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ:

فبراير 1992 أصدر المجلس الأعلى الدولة مرسوما بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني كبديل للسلطة التشريعية المحلة، وعين أعضاؤه (60 عضوا) بمرسوم رئاسي ولهم دور استشاري فقط، وزادت الاشتباكات بين مؤيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والقوى الأمنية، وأعلن قانون الطوارئ ورَفَضت جبهة التحرير الوطني ما حدث واعتبرته أمرا غير شرعي، وبعد الاعتصامات والمطاردات اليومية في شوارع المدن وإبداء مظاهر العصيان المدني، في مارس 1992؛ حظرت السلطات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحلت كل المجالس المحلية التابعة لها.

– اعتقال قيادات الجبهة الاسلامية للإنقاذ:

قام النظام الجزائري بحملة واسعة لقمع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بداية سنة 1992 ليضع حدا لاندفاعها الكبير، وركز في حربه على قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لأنها كانت ببساطة معروفة لديه، وكان الشيخان عباسي مدني وعلي بن حاج أول المستهدفين، تلاهما عبد القادر حشاني رحمه الله في يناير 1992، مع جماعة من مساعديه أي المنتمين لتيار الجزأرة، ثم اتسعت الاعتقالات لتشمل كل النواب

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

والإطارات المحلية التي فازت في الانتخابات السابقة، واعتمدت أجهزة الأمن على القوائم المعلنة، وفتحت معاقل الصحراء، وأخذ الناس إليها جوا وبرا، فكانت النتيجة عكس ما كانت تنتظره السلطات الجزائرية؛ حيث برزت على السطح فجأة وبدون سابق إنذار، نخب أخرى غير معروفة أصبحت الفاعل الأساسي في عمليات العنف التي حدثت في البلاد.

مع نهاية 1991 وبداية 1992، اعتقل عشرات الآلاف من أنصار ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفيس)، وتوزعوا على الثكنات العسكرية التي كانت مراكز عبور قبل أن يتم توجيههم نحو معسكرات اعتقال سميت "مراكز أمنية".

في صحراء قاحلة بعيدة عن الحياة الحضرية، فُتِح إحدى عشر مركزا أمنيا خصيصا للمنتسبين لجبهة الإنقاذ والمتعاطفين معها. ضمت هذه المراكز عشرات الآلاف من الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم من 17 سنة إلى 65سنة، وتراوحت مدة الاحتجاز من 6 أشهر إلى 4 سنوات. وكان الاعتقال يجري دون مذكرات توقيف ودون توجيه تهم ودون محاكمات قضائية ولا أحكام بالسجن، وكانت حقا سلسلة اعتقالات عشوائية.

بعد 5 أيام من إيقاف المسار الانتخابي، حط "محمد بوضياف" الرحال في الجزائر العاصمة بتاريخ 16 جانفي 1992 ليترأس المجلس الأعلى للدولة، أيام بعد وصوله مرر إليه جنرالات "حماية الجمهورية" ورقة ليوقعها بحجة حماية البلاد من الظلاميين؛ فوقع الرئيس بوضياف قرار فتح معسكرات الصحراء بعد اقناعه بضرورة هذه الاخيرة لإنقاذ الجزائر، وفي 9 فيفري1992 تم الإعلان عن حالة الطوارئ، والتي انتهى بموجبها العمل على ضمان ممارسة الحقوق والحريات الأساسية، وفي اليوم ذاته فتحت محتشدات الصحراء.[8]

المبحث الثاني: مسار السلم والمصالحة الوطنية.

كثيرا ما استخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية في المجتمعات البشرية، فظاهرة العنف السياسي صاحبت المجتمعات الإنسانية في الحقب الزمنية المختلفة لتطورها. واختلفت هذه الظاهرة في شدتها باختلاف هذه المجتمعات وأنظمتها السياسية التي نشأت فيها، لتحكم عدة عوامل ومتغيرات بها، لكن الاختلاف الجوهري بين ما كانت عليه قديما وما أصبحت عليه في الوقت الراهن يكمن في طبيعة

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

العوامل المساعدة على ظهورها، وكذلك وسائلها وأشكالها إضافة إلى كيفية تعامل الأنظمة السياسية معها، بهدف احتوائها، واستئصالها.

1. تعريف المصالحة الوطنية:

تعددت تعاريف المصـــالحة هي عملية التوافق الوطني، والتي تنشـــأ على أســـاســـها علاقة بين الأطراف السـياسـية، والمجتمعية، وتقوم على قيم التسـامح، وإزالة صـراعات الماضـي من خلال آليات محددة وفق مجموعة من الإجراءات تهدف إلى الوصول إلى نقطة الالتقاء.[9]

1.1. أمثلة عن سلوك المصالحة الوطنية ومدى فعاليتها في تحقيق السلم والوفاق:

1.1.1. نموذج المصالحة التي نجحت في تحقيق بعض أهدافها:

لعل أهم نماذج المصـــالحة الناجعة مثال المصـــالحة في "جنوب إفريقيا"، والتي نجحت نظرا لتنازل جميع الأطراف لتحقيق المصلة الكبرى للبلاد، والتي لم تستخدم كورقة لتحقيق المصالح الحزبية أو الطائفية الضيقة؛ وبقية ثلاثة من أشـهر الأقوال المأثورة للزعيم الجنوب إفريقي الراحل "نيلسـون مانديلا" الذي كرس حياته لتوحيد شـعبه عقب نهاية حقبة الفصـل العنصـري (أبارتهايد) عام 1994، ومنذ إطلاق سـراحه عام 1990 بعد سجن 27 عامًا؛ "التسامح الحق لا يستلزم نسيان الماضي بالكامل"، و"الظلم يسلب كلاً من الظالم والمظلوم حريته"، و"الشجعان لا يخشون التسامح من أجل السلام".[10]

2.1.1. نماذج المصالحة التي عجزت في تحقيق أهدافها:

المصـالحة لن تسـتطيع تحقيق أهدافها أو على الأقل جزء منها في حالة ما تم توظيفها سـياسـيا لتحقيق أهداف ســـياســـية أو ارتباط أحد الأطراف بتيارات موالية للخارج هذا ما تجلى في فشـــل المصـــالحة الفلسطينية،[11] أو أفشل محاولة وضع خارطة طريق المصالحة السورية التي بدأها "كوفي عنان" سنة 2012 حين أعلن عن قيام حوار ســوري– ســوري، لكنه لم يصــمد أكثر من ســاعات، وعادت وتيرة العنف

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

بالارتفاع بشكل غير مسبوق،[12] نظرا لارتباط الطوائف، والكتائب المتقاتلة بمجموعة متباينة من التيارات التابعة لدول خارج سوريا.

أو محاولات الحوار والمصالحة التي حاولتها دولة السودان، سنة 1989، وتجربة الوفاق الوطني ثم احتضانها مؤتمر حوار الأديان في الخرطوم أبريل 1993، والذي جاء كامتداد للملتقى العالمي للسلام في شكل جزء من مسيرة التحاور الديني يمهد للإجماع الشعبي، والوفاق الوطني، ثم المصالحة الوطنية الشاملة، والتي باءت بالفشل نظرا لتعقد الوضع، ووجود العامل الأجنبي كالتحريض الذي تمارسه الكنيسة، والإرساليات الأجنبية، التي لعبت دورا خطيرا في تخريب البناء الاجتماعي السوداني.[13]

– المطلب الأول: ندوة الوفاق الوطني.

كان الجنرال "اليمين زروال" قد عين وزيرا للدفاع في 10 جويلية 1993، وهذا الأخير أعلن في 24 أكتوبر 1993 لوكالة الأنباء الرسمية أن الجيش يدعم الحوار بحيث أنشأ لجنة الحوار الوطني في 3 أكتوبر 1993 وكانت مهمتها الإعداد للندوة الوطنية.

عقدت ندوة الوفاق الوطني الأولى في يناير 1994، وقد وقعت الاتصالات مع القياديين في السجون في بداية ديسمبر 1993، وكدليل حسن نوايا رجال الندوة الوطنية والمصالحة أطلق سراح اثنين من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 23 فيفري 1994، وفشل الحوار بسبب الرسالة التي تم اكتشافها والموجهة من "علي بلحاج" إلى أمير الجماعة الإسلامية المسلحة " قوسمي الشريف" والتي دعا من خلالها إلى مواصلة العنف المسلح، وثم الإعلان عن فشل الوفاق الوطني في:1994/10/31.[14]

وأصدرت وزارة الدفاع الوطني "الأمر بالحضور" غداة اجتماع اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني التي أصدرت لائحة ضمنتها "**اللاءات الثلاث**" الآتية:

1-لا للمشاركة "في تزكية أي اجماع صوري، يكرس اقصاء أية قوة سياسية فاعلة أو يهدف الى تعميق المواجهة بين الجزائريين."

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

2-لا لتزكية أية سلطة فعلية أو توظيف رصيد الحزب في اضفاء الشرعية الوهمية عليها.

3-لا لترشيح أعضاء الحزب "لمسؤوليات يزكون فيها عن غير طريق الشعب."

ومن خلال هذه "اللاءات الثلاث"، أصبحت مشاركة جبهة التحرير في ندوة الوفاق الوطني ومقاطعتها سيان، ما دام أنها لا تشارك في الهيئات القيادية التي ستنبثق منها ولا تزكيها. وذهبت اللجنة المركزية في اللائحة أبعد من ذلك، إذ وجهت نداء الى الجيش تناشده "في هذه الظروف الخطيرة دعم التوجه لحوار شامل للإنقاذ، يتجاوب مع تطلعات الشعب في اخراج البلاد من الأزمة والعودة بها الى الأوضاع الطبيعية"، ويحمّل مثل هذا الموقف الجيش مسؤولية خاصة في نجاح الحوار أو فشله، ولذا اعتبر السيد "نورالدين بوكروح" رئيس "حزب التجديد الجزائري"، كلمة وزير الدفاع جواباً على هذا النداء، وفي الوقت نفسه محاولة للتنصل من تبعات فشل "الوفاق الوطني".[15]

– المطلب الثاني : قانون الرحمة.

قام الرئيس الأسبق اليمين زروال بإصدار قانون الرحمة في محاولة لحقن الدم والسماح للشباب المغرر بهم بالعودة إلى حضن المجتمع، جاءت تدابير الرحمة بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-12 الصادر في 25-02-1995 وكانت مؤسسة على أحكام المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات.[16]

محتوى القانون مخصص لمخاطبة فئة تورطت بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية التي خرجت عن النظام العام للدولة مستخدمة الدين كوسيلة لتكفير الدولة والمجتمع واعلان الحرب عليهما، حيث اعتبر القانون الإرهابيين مرتزقة ومجرمين ولكن أيضا ضالين عن سبيل القانون والحق والدين، يجب عليهم التوبة إلى الله والاستفادة من تدابير قانون الرحمة الذي يمنحهم فرصة عدم المتابعة القضائية شرط إعلان التوبة النهائية والعودة عن الجرائم التي كانوا سينخرطون فيها مالم يتورطوا في أعمال قتل، أو أعمال تسببت في إعاقة دائمة للأشخاص، واستخدام المتفجرات في أماكن عمومية مست بحياة الأشخاص والممتلكات، وقام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لاحقا بوقف المتابعات القضائية وإبطال الدعوى العمومية في حق كل العناصر الذين تخلوا عن العمل المسلح، في إطار قانون الرحمة.[17]

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

وقد سبق لإقامة الوساطة المتعلقة بالحوار الثاني فكان الوسط فيها السيد الأستاذ منصف وهو محام من مدينة تبسة، وكان السيد منصف بمثابة الوسيط الوفي بين الجيش الجزائري والشيخ الحسين السليماني الذي كان يسعى إلى إقناع الجماعة المسلحة بالنزول من الجبال والعدول على العنف عن طريق الحصول على ضمانات وتنازلات تخص وضع السلاح والاندماج في المجتمع، وهو ما يُسمى بالعفو الرئاسي وشمول قانون التوبة والرحمة الذي تحقق فيما بعد.

وقد نجح السيد منصف في ترتيب لقاء بين الشيخ الحسين والسيد الأمين زروال، حيث اتفق السيد الأمين زروال والشيخ الحسين السليماني في لقاء 1 ديسمبر 1993م على إيقاف القتال من طرف الجماعة المسلحة مدة أسبوع كامل ثم سيتم إطلاق سراح شيوخ الإنقاذ، ثم بعد ذلك تجري المفاوضات المباشرة بين الشيوخ وممثلي الجيش الجزائري بحضور الشيخ الحسين السليماني، وبعد ذلك واصل الشيخ الحسين مساعيه الحميدة من أجل إصلاح ذات البين بين الجيش، والجماعة المتبنية للعنف وجبهة الإنقاذ.[18]

-المطلب الثالث: الوئام المدني.

باشر الرئيس بوتفليقة مباشرة بعد تأديته اليمين الدستورية بطرح معالم سياسة الوئام المدني في خطاباته، حيث أعلن رسميا في خطاب وجهة اللأمة يوم 29 ماي 1999 عن عزمه تبني سياسة متسامحة لصالح المسلحين الراغبين في التوبة بقوله:

" فما لشعبنا من إيمان عميق يقيم التسامح وحب الخير أتوجه رسميا إلى من عاد إلى الله والوطن وسواء السبيل، وأؤكد بصفة قاطعة أنني مستعد تمام الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ كل التدابير التي تسمح لهم بالعودة الكريمة إلى أحضان أمتهم في كنف احترام قوانين الجمهورية ".[19]

وأصدر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة القانون المتعلق بالوئام المدني بالصيغة التي صوت عليها مجلس الأمة، وصادق المجلس الشعبي الوطني من قبل على قانون الوئام المدني بـ 288 صوتا مؤيدا بينما امتنع 16 عضوا عن التصويت ولم يتم تسجيل أي صوت معارض للمشروع، وصادق مجلس الأمة

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

على مشروع القانون حول الوئام المدني بـــ 131 صوتا مؤيدا بينما امتنع 5 أعضاء عن التصويت ولم يتم تسجيل أي صوت معارض للمشروع.

ولجأ رئيس الجمهورية وفقا لالتزامه سابقا إلى تنظيم استفتاء شعبي من أجل تعزيز سيادة الشعب وإبعاد أي حجة باطلة من شأنها المساس بمصداقية البرلمان بغرفتيه، وفي يوم 16 سبتمبر 1999، تمت المصادقة على مشروع القانون حول الوئام المدني عقب تنظيم استفتاء أسفرت نتائجه على تصويت الشعب "بنعم" بنسبة 98.6 بالمائة.[20]

-المطلب الرابع : ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، واستكمالا لسياسة الوئام المدني، والأخذ بالحل السياسي كبديل عن الحلول الامنية، بالمضي قدما بالجزائر نحو مصالحة شاملة تطوق من خلالها الأزمة الدموية التي عاشتها، تتركز هذه الوثيقة التي أتت كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني على عدد من الأفكار الأساسية في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الصادرة في 14 أوت 2005 والذي صادق عليه الشعب بالأغلبية المطلقة في الاستفتاء المنظم يوم 29 سبتمبر 2005 بنسبة 97.38.[21]

وعليه فإن الميثاق جاء لرد الاعتبار للمؤسسات الامنية جراء الحملة التشكيكية في مهنية المؤسسات الأمنية وبراءتها من التهم الموجهة إليها فيما يخص المجازر الجماعية خارج القانون وغيرها، وتم تنفيذ الميثاق بوصفه قانونا في 28 فبراير 2006.[22]

لقد تضمن نص الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي وافق عليه الشعب الجزائري في استفتاء 29 سبتمبر 2005 بإرادة حرة قد احتوى في ديباجته على التذكير بما تعرضت له الجزائر مجتمعا، ودولة من الأزمات، والدسائس، والمؤامرات الخارجية عجلت من اندلا ع الفتنة الوطنية، كما تضمنت أيضا ديباجة هذا النص دعوة الشعب الجزائري بكل فئاته وشرائحه للالتفاف حول هذا الميثاق، والسعي إلى التأطير، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ونسي الأحقاد والتمسك بالفضائل، والتآخي، والتسامح، والتفاهم من أجل الوحدة الوطنية.

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

فسخرت الدولة لأجل ذلك كل مؤسساتها، و وسائلها الإعلامية، و الاشهارية من أجل إنجاح هذا الاستفتاء؛ والحديث عن أهداف وقيم وإجراءات وضمانات تحقيق السلم والمصالحة الوطنية، حدد الميثاق إجراءات استتباب السلم, وإجراءات تعزيز المصالحة الوطنية، والتماسك الوطني، ولكن جهل بعض الأفراد لمحتوى هذا المشروع، وجهلهم لثقافة السلم، والعفو عن الناس أثر بطريقة غير مباشرة على مدى نجاح فكرة المصالحة الوطنية، هذا لأن الكثير منهم لا يهتمون بعمليات الضبط الاجتماعي، والمحافظة على العادات، والتقاليد، واستمرارية الجماعة لذلك فهم يحاولون جاهدين ربط الوسائل العقابية للسلطة بالنظام الأخلاقي العام، وبمجموعة عامة من الأعراف، والأفكار عن العوامل الاجتماعية التي تختلف حسب الفئات بحسب الفئات، وبحسب اختلاف درجات الثقافة.[23]

المبحث الثالث: نتائج المصالحة وأثرها على العنف السياسي في الجزائر

اتبعت الجزائر جملة من الإجراءات السياسية والقانونية، وعمل عسكري أمني ميداني جبار، في شكل آليات عملية لتطويق ومكافحة آفة الإرهاب، بتشريع ترسانة قانونية، توجت بالمصالحة الوطنية، تكملة لمسار طويل الأول يكمل الذي بعده، وكان لسياسية السلم المصالحة الوطنية جملة من النتائج إيجابية في مجملها على شتى الأصعدة.

-المطلب الأول : نتائج المصالحة على الصعيد الأمني و السياسي.

إن المجازر التي قامت بها الجماعة الإسلامية المسلحة، في 1996 وبداية 1997 عجلت في قرار الجيش الإسلامي للإنقاذ لإنهاء تمرده العسكري، ودفع محادثاته السرية، الذي دارت على مدى عدة أشهر، الى يوم 21 سبتمبر 1997، أين أعلن مدني مزراق قائد جيش الإنقاذ الإسلامي وقفا لإطلاق النار في سائر أنحاء البلاد اعتبارا من01 أكتوبر 1997 ومنذ ذلك التاريخ أصبحت عائلات عناصر الجيش الاسلامي للإنقاذ مستهدفة من طرف الجماعة الاسلامية المسلحة فكانوا من بين ضحايا المجازر.

ومن الناحية السياسية كان وقف إطلاق النار هزيمة استراتيجية لجبهة الإنقاذ الإسلامية حيث أنه كان يعني أن الجيش الجزائري قد أنهى حملة جيش الإنقاذ الإسلامية دون أن يمنحه دورا سياسيا متجددا، وتضمن الاتفاق على البنود التالية:

1- العفو الشامل عن جميع المتمردين.

2- النظر في جميع أولئك الذين ماتوا خلال سنوات العنف كضحايا للمأساة الوطنية.

3-الدعم الكامل وتعويض من الدولة لجميع الضحايا.

4-وقف دائم للأعمال العدائية من قبل الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعات التي انضمت إلى هدنة.

5-إنشاء لجنة المراقبة المشتركة للاتصالات بين الجيش الوطني الشعبي والجيش الإسلامي للإنقاذ.

6- إنشاء لجنة وزارية تتألف من وزارات العدل والداخلية للإشراف على النظر في قضايا شخصيات جبهة الإنقاذ الإسلامية المنحلة في غضون ثمانية عشر شهر.

7-تركيز كافة فصائل الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعات المسلحة الأخرى في أماكن محددة تحت سيطرة الجيش الوطني الشعبي.

8- إدماج هذه العناصر في وحدات خاصة لمحاربة الجماعات الإرهابية.

9- جرد جميع الأسلحة والذخيرة في حوزة المجموعات المسلحة.

10- إجلاء عائلات عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ إلى مناطق آمنة بعيد عن مناطق عمليات مكافحة الإرهاب.

11- صياغة قانون كإطار قانوني للهدنة.

12- اعتراف الجيش الاسلامي للإنقاذ، واعتبار الجيش الوطني الشعبي الوحيد على التراب الجزائري والوريث الشرعي لجيش التحرير الوطني.

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

13- وقف نهائي لجميع الأعمال المسلحة، مع التزام بعدم إقراض أي دعم مباشر أو غير مباشر إلى أي فصيل أو جماعة إرهابية في كامل الوطن.

في خريف عام 1997، وضع 6 آلاف رجل من الجيش الإسلامي للإنقاذ في مخيمات يسيطر عليها الجيش، ثم سمح لهم بالانضمام للحياة المدنية بعد صدور "الوئام المدني" من قبل الرئيس بوتفليقة في جويلية 1999.[24]

– عودة الاستقرار وتراجع العنف بشتى أشكاله:

كشف رئيس ما يسمى " خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم و المصالحة" المحامي مروان عزّي، وهي الخلية المسؤولة عن متابعة تطبيق الميثاق في جانبه القضائي والسهر عبر ما يسمى " خلية الاستماع " على حصر انشغالات كافة فئات المأساة الوطنية قصد نقلها إلى الجهات المختصة، كشف ل "الرياض " عن أرقام جديدة هي ثمرة متابعة يومية لكل ما اتصل بمرحلة ما بعد إقرار المصالحة الوطنية على المستويين القضائي، والأمني ، و قال عزّي إن 9 آلاف إرهابي استفادوا من تدابير المصالحة منذ إقرارها إلى اليوم شملت فئة المسلحين الذين سلموا أنفسهم طواعية لصالح الأمن الجزائري، والذين أطلق سراحهم من السجون بعد استفادتهم من انتفاء الدعوى القضائية، و بطلان إجراءات المتابعة و فئة الذين عادوا من الخارج من النشطاء السابقين أو ممن توبعوا في قضايا ذات الصلة بالإرهاب، وكذلك الأشخاص الذين سلموا أنفسهم طواعية لمصالح الأمن، وهم الفئة الأهم والأكبر بينهم ما يقارب 81 أميرا، و زعيما لكتائب دموية زرعت الرعب طيلة العشرية السوداء.

وسمحت تدابير المصالحة التي أرادها الرئيس بوتفليقة مخرجا وحيدا للأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد منذ العام 1992 رغم إعطائه الضوء الأخضر لقوات الجيش بمواصلة جهودها في مكافحة فلول الإرهاب منذ تحولها خريف 2006 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وما تبع ذلك من تنام ملفت لمسلسل الاختطافات داخل البلاد وخارجها، سمحت حسب محدثنا حتى للعائلات التي تورط أحد أفرادها في الإرهاب من الاستفادة من التعويضات المالية التي أقرتها الجهات المختصة.[25] أكيد أن هذه المصالحة لم تقض على الإرهاب نهائيا ولم تجتثه من الجذور، إلا أنها قلصت رقعته بنسبة كبيرة وحصرته في رقعة ضيقة

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

جدا، وبالتالي لا يمكن لأي كان أن ينكر فضل المصالحة الوطنية في استعادة الجزائر لأمنها واستقرارها، وعودة الطمأنينة للنفوس وانطلاق إعادة البناء وتشغيل العجلة الاقتصادية، بعد سنوات من الركود والرعب والدمار.[26]

. حدود المصالحة الوطنية والملفات العالقة التي عجزت عن حلها (ملف المفقودين):

لا أحد ينكر الاستقرار الأمني، وتعافي الدولة الجزائرية إلى حد بعيد بعد سلوكها مسعى المصالحة، إلا أن هذه الأخيرة قامت بكبح العنف داخل المجتمع لآكنها عجزت عن حل جميع الملفات، وخاصة منها الملفات التي يتم توظيفها سياسيا، وعلى رأسها ملف "المفقودين"؛ فغالبا ما تخضع قضية ضحايا العنف السياسي في الجزائر للاستخدام السياسي؛ أين يستخدم ملف هذه الفئة بصفة متكررة في عمليات التجاذب السياسي بين الأطراف، والجماعات السياسية، كأداة سياسية في عملية الصراع على المصالح.[27] يوجد تضارب في عدد المفقودين، ويعود هذا التضارب إلى استخدامات سياسية فيقدر نحو 4800 مفقود حسب جمعية عائلات المفقودين، و4932 حسب اللجنة الوطنية الاستشارية، كما تصفهم منظمات أخرى بالآلاف،[28] ولم يقتصر استخدام ملف ضحايا العنف في الجزائر، وعلى رأسه ملف المفقودين داخليا بل حتى خارجيا من طرف الدول، والمنظمات الغير حكومية للضغط على الدولة الجزائرية، وكان الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" واجه خلال زيارته إلى ألمانيا هذا الملف؛ حيث ذكرت منظمة العفو الدولية أنها دعت الرئيس الألماني إلى طرح قضية المفقودين بإيعاز مباشر[29]، فرغم كل ما حققته المصالحة الوطنية، إلا أن ملف المفقودين الذي يعتبر من الملفات الشائكة التي عجزت عن حله المصالحة، وغيرها من المحاولات السياسية.

– المطلب الثاني: نتائج المصالحة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

1. نتائج المصالحة على الصعيد الاقتصادي:

تتمثل العوامل المساعدة على تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية في وفرة المداخيل المالية، وقد استغلت الدولة ارتفاع مداخيل البترول ففي فترة 2002 إلى سنة 2007 تراوحت أسعار البترول ما بين

50 و70 دولار للبرميل، لتصل في شهر جويلية 2008 إلى 140 دولار للبرميل، وكان من نتائج دالك ارتفاع مداخيل الجزائر بطريقة لم تعرفها منذ الاستقلال.

وبعدما سجلت الحكومة سنة 1998 دخلا اجماليا قدره 8 ملايير دولار تزايد الى 13 مليار دولار سنة 1999، ثم 32 مليار دولار سنة 2004، وقد وصل إلى 45 مليار دولار سنة 2005، ليرتفع احتياط الصرف للبلاد للعملة الصعبة، وخلال سنة 1999 لم تكن احتياطات الصرف تتعدى مبلغ 4.4 مليار دولار ليرتفع هذا المبلغ إلى 56.8 مليار دولار سنة 2005، ثم الى 77.76 مليار دولار سنة 2006، ثم وصل إلى أكثر من 143 مليار دولار سنة 2008.

كان هذا القدر الكبير من مداخيل البلاد من المحروقات نتائج إيجابية على الوضع الجزائري كما أن تراجع أعمال العنف المسلح، وبالمقابل ارتفاع لافت لعدد الإرهابيين الذين لقوا حتفهم على يد قوات الأمن المشتركة، وتبني الشعب الجزائري خيار السلم والمصالحة الوطنية التي لها دور كبير في استتاب الامن، والسلم المدني في الجزائر حيث عملت الدولة على استغلال هذه الظروف المناسبة لأجل تدعيم الجوانب الاقتصادية.[30]

– سياسة الإنعاش الاقتصادي:

شرعت الجزائر منذ سنة2001، في انتهاج سياسة ميزانياتية مالية (توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها) في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط(، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى2014 وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار) حوالي 7 ملايير دولار أمريكي(، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار) ما يعادل 16 مليار دولار(، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

البرنامج التكميلي لـدعم النمو للمخطط الخمـاســي الأول(2005-2009) الـذي قـدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصـصـة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصـصـات البرنامج السـابق 1.216 مليار دينار، ومختلف البرامج الإضـافية، لاسـيما برنامجي الجنوب والهضــاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصــاص الســكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية .أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية، ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

برنامج توطيد النمو الاقتصـادي: أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار) ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار أي (155) مليار دولار.

وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية – المالية والسياسية – الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصـادي، والتشغيل، والتنمية الشـاملة، فقد طرحت – ولا زالت تطرح – عدة تسـاؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف) بعد مرور أكثر من عشـر سـنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة(ومدى قدرة الاقتصـاد الوطني)لاسـيما الجهاز الإنتاجي (على الاسـتجابة للطلب الإضـافي الإجمالي الهام والمتزايد) الخاص والعمومي، الاسـتهلاكي والاسـتثماري، وعن جدوى بعض الاسـتثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الاقتصـادية والاجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى اسـتدامة تلك السـياسـة على المدى المتوسط والطويل خاصة (في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها) احتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة .كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها، وبالتالي

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاية، وذلك في ظل الاختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته) المطلع أساسا بتنفيذ مختلف برامج الإنعاش المذكورة(، وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدراتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة.

كلما دار الحديث عن سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأهدافها ونتائجها؛ حيث أن الحكم على مدى نجاح هذه السياسة أو إخفاقها يتطلب في الواقع دراسة وتقييم مختلف جوانبها وأبعادها، وبالتالي تضافر جهود الكثير من الباحثين والدارسين للقيام بذلك(، فإن مساهمتنا ستقتصر على محاولة تقديم بعض الإجابات عن التساؤل الأول والمتعلق بمدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المعلنة لسياسة الإنعاش في الجزائر، ونخص بالتحديد أهم هذه الأهداف وهو النمو الاقتصادي) باعتبار أن أغلب الأهداف الأخرى لكل سياسة اقتصادية تتمحور حوله، ومن أجل ذلك سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى:

1. لمحة عامة عن مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها ووسائلها وشروط تطبيقها.

2. لمحة عامة عن مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وقياسه.

3. تحليل النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2009.

وكل هذا الحراك الاقتصادي مرتبط بعودة واستتباب الأمن، فرغم البحبوحة المالية التي جنتها الجزائر من ارتفاع أسعار المحروقات الا انه لا يمكن استثمار الأموال في بيئة متوترة أمنيا فلولا سياسة المصالحة الوطنية لما كان هناك إنعاش اقتصادي.[31]

– المطلب الثالث: نتائج المصالحة على الصعيد الثقافي.

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

لقد كان للمصالحة الوطنية في الجزائر وقعا إيجابيا على الصعيد الثقافي، أدى بشكل كبير إلى بتراجع ثقافة نبذ الآخر، ورفض الأفكار المخالفة ومحاولة تغيير الآخر، ومن أهم آثار المصالحة على الصعيد الثقافي:

1. تراجع فكرة نبذ الآخر، منها تراجع التكفير الديني إلى نسبة كبيرة:

إن الفكر الجهادي الديني تراجع بشكل جلي مقارنة بتصاعد مد تيارين آخرين هما "السلفية العلمية" و"التيار الصوفي". أما من الناحية الأمنية، فينحصر وجود عناصر الجماعات المسلحة الآن في جبال منطقة القبائل، حيث تحتضن جبالها المقر الرئيسي للجماعة السلفية للدعوة والقتال فرع تنظيم القاعدة في الجزائر، في وقت كانت الجماعات المسلحة تتخذ إمارات لها في جهات البلاد الأربعة.

وعلى غير العادة، تعكف وزارة الشؤون الدينية الجزائرية على إنجاز دراسة لبؤر التطرف الديني التي تنتشر في الأحياء الفقيرة بالعاصمة الجزائرية، ويتم التركيز على وجود علاقة مفترضة بين الفقر والتطرف فيما يعرف بـ «وديان العاصمة"، ويقصد بها تلك الأحياء التي بنيت على ضفاف عدد من الوديان، كـ"وادي أوشايح"، و"وادي الحراش"، "وادي الرغاية."

– وساهمت 3 أسباب رئيسية في تراجع التيار الجهادي بالجزائر:

1. أولها المشروع السياسي الذي تقدم به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول المصالحة الوطنية، حيث ساهم في إقناع عدد كبير من المسلحين بترك السلاح والعودة إلى المجتمع.

2. بدورها، أثرت المراجعات الفكرية لزعماء التيار الجهادي في العالم الإسلامي في تغيير قناعات قادة العمل المسلح في الجزائر، كما هو حال حسان حطاب مؤسس الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

3. أما السبب الثالث فهو عودة الزوايا وأتباع التصوف إلى النشاط بقوة في كل مناطق البلاد في ظل الدعم المادي الذي حصلوا عليه، خصوصاً أن الرئيس بوتفليقة نفسه يتبع طريقة صوفية تنتشر في غرب البلاد تعرف بالطريقة البلقايدية.

وحول تصنيفات التيارات الدينية، يشير التقرير إلى أنه خلال السنوات العشر الماضية كان تيار السلفية هو الغالب في أوساط المتدينين بصنفيه "السلفية العلمية" و"السلفية الجهادية"، مع صعود مفاجئ للجهاديين ناتج عن رواج فكرة تأسيس الدولة الإسلامية عبر حزب إسلامي، وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في حين تعاني المرجعية الوطنية المالكية من ضعف في التأطير، والتنظير والحجة العلمية.

ويشير التقرير إلى "ضعف التحصيل العلمي ومحدودية العلم الشرعي لجهاديي الجزائر الذين اعتمدوا على فتاوى مستوردة لإقامة الدولة الإسلامية في الجزائر"، وسجل التقرير أن التيار الجهادي "لا يتوافر على مرجعيات محلية محترمة ذات تكوين يؤهلها للتنظير، ما جعلها تعجز عن مراجعة أفكارها"، وهو ما دعا السلطات في وقت لاحق إلى الاستعانة بمنظري الجهاد في الخارج بغية رد الجماعات المسلحة في الجزائر عن محاربة الحكام.

– أثر لقاء المسلحين مع الدعاة:

وخلال العام الجاري، فتحت السلطات الباب أمام أبرز الدعاة في العالم الإسلامي لزيارة البلد، منهم شيوخ أفتوا سابقاً بجواز الجهاد في الجزائر، وكان من نتيجة زياراتهم تلك عقد لقاءات لأول مرة بين مسلحين تائبين وهؤلاء العلماء، كما حصل مع الشيخ "عائض القرني"، وأيضاً الشيخ "سعد البريك" الذي التقى" حسن حطاب" مؤسس الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والهدف الأبرز من استضافة الدعاة هو تأكيد قناعة بأن حمل السلاح في وجه الحكام أمر خاطئ من الناحية الشرعية.[32]

الخاتمة :

إن متغير العنف السياسي كغيره من المتغيرات؛ يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة به، وغالبا ما يبدأ العنف السياسي بشكل لطيف نسبيا، وينتهي بشكل رهيب، ففي الجزائر بدأ العنف السياسي بتصريحات لا تثير حتى الانتباه، وانتهى بتكفير مجتمع بأكمله، وبمقتل أكثر من 200 ألف شخص بريء، وأمام ما وصل

ISSN0878-2253
EISSN: 27108155
حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2018 ص.ص: 193-166

إليه العنف السياسي في الجزائر من حدة، ارتأت فئة من القيادة السياسية، والعسكرية سلك سبيل المصالحة، هذه الأخيرة التي نجحت في إرجاع الأمن بشكل كبير في كبح اندفاع الفاعلين على الساحة السياسية إلى المزيد من الممارسات العنيفة، وسنت عرفا جديدا على الساحة السياسية والثقافية والاجتماعية؛ يتسم هذا العرف نوعا ما بالتواصل وتقبل الآخر ونبد العنف بكل أشكاله ورفض التكفير جملة وتفصيلا، والابتعاد عما يؤدي إلى زيادة الشرخ داخل المجتمع السياسي الجزائري؛ إلا أن هذا لم يقضي على العنف السياسي تماما فالالتزام بالأخلاق السياسية النزيهة ثقافة قبل كل شيء، هذا ما يؤكد أن المصالحة الوطنية عملية، وليست حالة.

الهوامش :

[1] – بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر: بعد الاستقلال 1962–،1988** ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 97.

[2] – محي الدين عميمور، **الجزائر: الحلم والكابوس، ط**1. لبنان: دار الفارابي، 2005، ص121.

[3] – مصطفى بلعور،"**الإصلاحات السياسية في الجزائر1988–1990**"، في: موقع دكتور بوحنية قوي، متوفر على الرابط التالي:http://bouhania.com/news.php?action=view&id=43

[4]– مراد محامد،"**كرونولوجيا أحداث 05 أكتوبر1988**"، في: الجزائر نيوز، متوفر على الرابط التالي: http://www.djazairnews.info/component/content/article/41html

[5] – خليفة أدهم، "**خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر**، في: الأهرام الرقمي، متوفر على الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217207&eid=1024.

[6] – Abed Charef, Algérie **le Grande Dérapage**, Paris: Edition de l'aube, 1994, Page 255.

[7] - Khaled Nezzar, **Algérie échec a une régression**, Paris: publisud, 2001, p 167.

[8] – إيناس نجلاوي، **في الذكرى العشرين لافتتاح معسكرات الصحراء... السجن استجمام وترفيه**، جامعة تبسة: الجزائر. متوفر على الرابط التالي:
http://almothaqaf.com/index.php/aqlam2009/60432.html

[9] – فؤاد مطر، **المصالحة الوطنية الأولى في السودان – انتكسوها أم انتكست**. الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، سلسلة الاعمال الشاملة، ط1، 1999، ص 08.

[10] – يوسف محمد، **العدالة تسبق المصالحة.. جنوب أفريقيا نموذجًا (إطار) بعد 20 عامًا على تجربة جنوب أفريقيا للمصالحة**. تركيا: وكالة الأناضول، 2016/12/02، متوفر على الرابط التالي:
https://www.aa.com.tr/ar/697599

[11] – سميح شبيب، **الحوار الوطني الفلسطيني والمصالحة الإشكالات والتداعيات**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات 62، 2012، ص 98.

[12] – مجموعة كتاب، **العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات 67، 2019، ص 98.

[13] – محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، **السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة: صراع الهوية واشكالية الانتماء**. القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 55-74.

[14] – رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصِراع بين السياسيين والعسكريين**، الجزائر: دار المعرفة،1999، ص ص258-268.

[15] – محمد الشاوي، جمال خاشقجي. **ندوة الوفاق الجزائري، "الجيش "يأمر" المقاطعين بالحضور، والانقاذ تواجه تحدي الجماعة المسلحة"**، جريدة الحياة، العدد 104، تريخ النشر: 1994/01/24، ص 24.

[16] – الأمر الرئاسي رقم 95-12 الصادر في: 25-02-1995، في موقع الجريدة الرسمية، متوفر على الرابط التالي: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm.

[17] – دليلة بلخير، "**بوتفليقة يسقط كل المتابعات في حق تائبي تدابير الرحمة، الوئام والمصالحة الوطنية**"، في: الشروق أون لاين، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ennaharonline.com/ar/?news=62849#.UzQLFqh5PJs

[18] – أحمد السليماني، **عندما أطلق زروال أربع قيادات من الفيس ووعد بإغلاق المحتشدات**، هكذا أعلن زروال وضع بلحاج وعباسي في إقامة جنان المفتي / الجزء الثالث. جريدة الشروق.

[19] –"كلمة رئيس الجمهورية، **خطاب إلى الأمة**"، الجزائر: السبت 29 ماي 1999، في: رئاسة الجمهورية، متوفر على الرابط التالي:-http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

[20]– "ندوة صحفية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، **حول الوئام المدني**"، في: رئاسة الجمهورية، متوفر على الرابط التالي: -http://www.el-mouradia.dz/arabe/prdsident/recherche/recherche.htm

[21]– "عبد العزيز بوتفليقة، **تجمع شعبي في ولاية سطيف**"، الخميس 25 أوت 2005، ملخص الخطاب، في رئاسة الجمهورية، متوفر على الرابط التالي:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Reconciliation/Villes/setif.htm

[22]– مرسوم رئاسي رقم 06-95 مؤرّخ في 29 محرّم عام 1427 الموافق 28 فبراير2006، يتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادّة 13 من **الأمر المتضمّن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، في: موقع وزارة العدل، متوفر على الرابط التالي:

http://www.mjustice.dz/html/conference/site_reconciliation

[23] – حيثامة العيد، **خلفيات العنف المسلح و المصالحة الوطنية الجزائرية**، جامعة جيجل: الجزائر. متوفر على الرابط التالي: http://www.aranthropos.com

[24]- Salima Mellah, Le mouvement islamiste algérien entre autonomie et manipulation. Comité Justice pour l'Algérie. Dossier n 19. Mai 2004.Page 75-76.

[25] – فتيحة بوروينة، **تستهل عامها السادس وما يزال بابها مفتوحا أمام المغرّر بهم. الجزائر: "المصالحة الوطنية"، أنقذت 9 آلاف إرهابي منذ 2005**، متوفر على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/563641

[26]– أحمد مرابط، **فضل المصالحة الوطنية**، يومية المساء، متوفر على الرابط التالي: http://www.elmassa.dz/ar/index.php

[27]- فوزية هباشي، **ضحايا العنف السياسي في الجزائر ماذا بعد العشرية السوداء. كتاب:** العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات: (الجزء الأول). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 70.

[28] - Collectif des familles de disparus en Algérie, **Les disparitions forcées en Algérie: un crime contre l'humanité 1990-2000**. SOS DISPARUS, février 2016, Page 01.

[29]- عبد الرحمن عمار، **قضية الإرهاب بين الحق والباطل**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص 66.

[30] - كربوش أحمد، **مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، ص 114.

[31] - محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث – عدد 10 سنة 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 148.

[32] - رمضان بلعمري، **الفكر الجهادي تراجع بالجزائر نتيجة الفتاوى ومدّ الصوفية**، "السلطات استعانت بدعاة من خارج البلاد"، في العربية: متوفر على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2009/09/22/85721.html